

إعلام الأريب

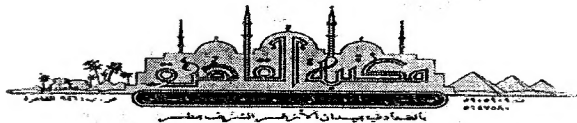
بحدوث بدعة المحاريب
للشيخ الإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١

ومعها تعليقات تبين ما فيها من غلط وسهو لفضيلة
الأستاذ المحدث الحجة الشيخ عبد الله محمد الصديق الغماري
ومصدرة بكلمة قيمة في المحراب أيضاً لفضيلة
الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري

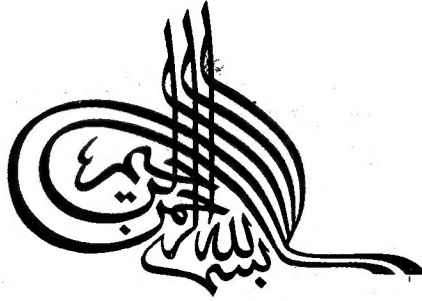
الطبعة الرابعة

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

الناشر



تأسست ١٩٣٥ م



بدار الكتب رقم الإيداع

٢٠٠٦ / ٤٩٢٦

I.S.B.N الترقيم الدولي

٩٧٧-٤٠١-٠١٩-١

جميع حقوق الطبع والتحقيق والتعليق والنشر والتوزيع والنقل والترجمة والأقتباس

محفوظة حسب قوانين النشر

خاصة بمكتبة القاهرة

لصاحبها: على يوسف سليمان وأولاده

١٢ شارع الصناديقية بالأزهر ت : ٢٥٩٠٥٩٠٩

١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر ت : ٢٥١٤٧٥٨٠

جوال: ٠١٢٢٢٧٥٠٩٤٢

رمز بريدي ١١٥١١ - الأزهر - القاهرة

Tarekali@yahoo.com - Alqahirah@yahoo.com

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

منذ أيام حصلت معركة كبيرة فى بهناى - منوفية - بين طائفة من السبكيين وأهل البلد انتهت - كما تقول جريدة المصرى - بما لم تحمد عقباه وكان سبب المعركة خلافاً أشد بينهم فى المحاريب الموجودة فى مساجد المسلمين تدل على القبلة، فالسبكيون متمسكون بأنها بدعة محرمة يجب إزالتها من المساجد وأزالوا أو أرادوا أن يزيلوا محراباً من مسجد بنى فى تلك البلدة، وسائر أهل البلد متفقون على وجوب إبقاء المحراب وعدم إزالته، وكان من حجتهم فى ذلك أن هذا عمل توارثه المسلمون فى مساجدهم من مشرق الأرض إلى مغربها تبع فيه آخرهم أولهم ودرج عليه لاحقهم أثر سابقهم وتشبث كل من الفريقين برأيه حتى انتهى بهم الخلاف إلى ما ذكر وان مما يؤلم جد الألم أن يشتد الجدل ويحتدم النزاع بين طائفتين من المسلمين فى أمر هين كهذا لا يترتب عليه ضرر فى العقيدة ولا يوجب فساداً فى عبادة من أنواع العبادات، إذ أهم ما يحرص عليه المسلم أن تسلم عقيدته وتصح عبادته وأن تكون مطابقة للشرع فى اكتساب الرزق معاملته، وما سوى ذلك فهو هين غير خطير لا يستحق أن يترتب عليه ما ترتب على مسألة المحاريب من الشر المستطير، هذا مع أن الجدل حض الشارع على تركه ورغب فى الابتعاد عنه ولو كان المجادل محقاً .

فى صحيحى البخارى ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : { إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم } .

وفى سنن الترمذى وابن ماجه بإسناد صحيح عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : { ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم قرأ ما ضربوه لك إلا جدلاً } .

وفى سنن الترمذى بإسناد حسن عن أبى إمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: { من ترك المراء وهو مبطل بنى له بيت فى ربض الجنة، ومن تركه وهو محق بنى له فى وسطها، ومن حسن خلقه بنى له فى أعلاها } .

وفى أوسط معاجم الطبرانى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: { أنا زعيم ببيت فى ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق، وببيت فى وسط الجنة لمن ترك الكذب وهو مازح، وببيت فى أعلى الجنة لمن حسنت سريره } ، إسناده ضعيف .

وفى سنن الترمذى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: { كفى بك أثماً أن لا تزال مخاصماً } .

والأحاديث كثيرة متضافرة على التحذير من المراء والجدال والنزاع وكل ما يرجع إلى هذا المعنى وان اختلف اللفظ، وهذا التحذير من الشارع ﷺ يرمى إلى مصلحة كبيرة هى توحيد كلمة المسلمين، وإيجاد التعارف بينهم والتآلف، بدلاً عن التناكر والتخالف، حتى يكونوا كما قال فى الحديث الصحيح: { وكونوا عباد الله أخواناً - المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً } ، فلو أن إخواننا السبكيين كانوا يستعملون شيئاً من العقل والتروى فيما يفعلون ويذرون، لما كان يحصل ما نسمعه بين حين وآخر من معركة هنا، ومشادة هناك - تنتهى حيناً بتدخل بعض أهل الخير لحسم مادة الشر، وتارة بإصابة أشخاص إصابة تستدعى تدخل رجال الحكم للقضاء على المشكلة بما تخوله لهم السلطة التنفيذية، من سجن، أو تغريم، أو بهما جميعاً وإن الله ليزغ بالسلطان ما لا يزغ بالقرآن .

مسألة المحاريب فى حد ذاتها بسيطة، وليست من الخطر بالصورة التى صورها بها إخواننا السبكيون، حتى أن قائلهم ليقول هذا ما أعتقده وأدين الله عليه، ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ (الكهف: ٢٩) .

على رسلك أيها الشيخ فلقد طفرت طفرة بعيدة، ووصلت بالمسألة إلى حد الإيمان والكفر، مع أنها لم تخرج عن كونها من أصغر مسائل الفروع إن لم تكن

أصغرها . ومسائل الفروع لم يزل العلماء يختلفون فيها منذ أذن الشارع بالتفقه في نصوص الدين والاجتهاد فيها ، ولم يقل أحد منهم لمخالفة هذا ما أعتقده . ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾ (الكهف: ٢٩) . لعلمهم أن الأمر في الفروع واسع .

ولكن كانوا يقولون في تواضع وخضوع مثل ما قال أبو بكر ؓ لما سئل عن الكلالة : { أقول فيها برأى فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان والله منه براء } .

أو نحو هذا من أقوالهم الماثورة في هذا الباب ، وهى جواهر ودرر تمثل ناحية من نواحي الأدب العالى لسلفنا الصالح ؓ أجمعين .

حقاً أن المحراب المجوف لم يكن في عهد النبي ﷺ وإنما حدث بعده كما نص عليه النووى فى المجموع ، وإذن فهو بدعة لكن هل كل بدعة محرمة حتى يترتب على ذلك أن اتخاذ المحراب حرام هذا ما يحتاج البت فيه إلى تفصيل ، وهذا التفصيل هو محل النزاع بين الجمهور وغيرهم ، فالجمهور وفى مقدمتهم عز الدين ابن عبد السلام ، والنووى ، والحافظ بن حجر ، يرون أن البدعة تنقسم بحسب ما فيها من مصلحة أو مفسدة إلى أقسام الحكم الخمسة ، فتكون البدعة واجبة إذا ترتب على تركها إخلال بفرض واجب كالاشتغال بعلم النحو ، وحفظ غريب الكتاب والسنة ، وتدوين علم الأصول وعلم الجرح والتعديل وتكون مندوبة إذا اشتملت على مصلحة تقتضى ذلك كاحداث الربط والمدارس ، وأخذ { المرتب الشهري } على الوظائف التى كانت تفعل فى الصدر الأول حسبة { كتدريس العلم } والأذان والإمامة ونحو ذلك وتكون حراماً إذا كانت فيها مفسدة كبدعة التجسيم والتشبيه ، والقول بخلق القرآن ونحو ذلك وتكون مكروهة إذا كان فى تركها مصلحة وذلك كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف ، وتكون مباحة إذا خلت عما يفتنى شيئاً ، مما تقدم وذلك كالتوسع فى لذيذ المطعم والمشرب كالجمع بين إدامين وأكل الخبز المنخول وشرب الشاى والقهوة وأنواع من المشروبات المعروفة كالسوبيا ونحوها .

على هذا التقسيم درج الجمهور ، وخرجوا عليه حكم كثير من المسائل

المستحدثة فكان ذلك منهم خدمة جلييلة من خدماتهم للفقہ الإسلامی، وكان ذلك أيضاً دالاً على بعد نظرهم، وحسن استعمالهم لقواعد الشريعة فيما ينطبق عليه من الجزئيات والحوادث، لكن أبا اسحق الشاطبي صاحب الاعتصام شذ عن الجمهور وادعى أن البدعة لا يجوز أن تنقسم إلى الأقسام المذكورة فما صنع بشذوذه هذا شيئاً سوى أن برهن على قلة بصره بالفقہ، وقلة ممارسته لقواعده رغم كتابه (الموافقات) وهو أعلم بالعربية منه بأى علم آخر كما يدل على ذلك شرحه لألفية ابن مالك إذا قيس بكتبه الأخرى في الأصول وغيره على أنه ناقض نفسه حيث أفتى بجواز ضرب الخراج على المسلمين عند ضعف بيت المال، استناداً منه إلى القول بالاستصلاح الذي اعتبره المالكية ورده غيرهم وخالفه في فتواه إمام الوقت في الفتيا بالأندلس الإمام أبو سعيد بن لب فأفتى بعدم الجواز والقضية المذكورة في نيل الابتهاج للعلامة الشيخ أحمد بابا التنبكتي السوداني فالقول بالاستصلاح الذي لم يدل دليل من الشارع على اعتباره لا يتأتى مع إنكار تقسيم البدعة الذي هو مبني على ما فيها من المصالح والمفاسد التي اعتبرها الشارع في ترتيب الأحكام على وفقها، فما إنكار هذا مع القول بذلك إلا تناقض ظاهر كما لا يخفى على من أعمل نظره، وأمعن فكره، واطرح التعصب جانباً .

لهذا نرى أن قول الجمهور أولى بالصواب، وأحق بالاتباع، ونرى في الحديث ما يدل له فأن قوله ﷺ: { من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد } يدل على أن البدعة فيها مقبول ومردود، وإن المردود منها ما ليس عليه أمر الإسلام وهي البدعة التي تخالف قواعد الشريعة وتكون فيها مفسدة محققة كما قال الجمهور ولو كانت كل بدعة مردودة لما كان لهذا الوصف من فائدة، ولكان مقتضى ذلك أن يقول من أحدث في أمرنا هذا شيئاً فهو رد .

فالحديث - وهو صحيح - دليل للجمهور على ما يقولون، وهو أصح من حديث كل بدعة ضلالة على أنه يجب تخصيص عموم هذا بذاك فلا يكون بينهما تعارض، بعد هذا إذا نحن نظرنا في المحراب المجوف نظرة علمية على أساس ما فصله الجمهور وجدنا فيه مصلحة محققة ومفسدة متوهمة .

أما المصلحة المحققة: فهي ما فيه من الدلالة على القبلة، وتيسير معرفتها للمصلين .

وأما المفسدة المتوهمة: فهي ما قيل أن فيه تشبهاً ببيع النصارى، وإنما كانت هذه المفسدة متوهمة لأن الذى ثبت بالبحث والتحري أن بيع النصارى فيها مذابح تخالف المحاريب .

وحيث أن الأمر كذلك فاتخاذ المحراب فى المسجد ليس بحرام أصلاً، بل هو مستحب لما فيه من الاستعانة على معرفة القبلة، ولو تعين طريقاً لمعرفة القبلة كان واجباً بوجوبها، لكنه لم يتعين لإمكان الاستعانة بغيره، على أننا إذا تتبعنا الأحاديث وجدنا الشارع قد أرشدنا إلى استعمال الطرق المؤدية لمعرفة القبلة تارة بصف النخل فيها كما فى الصحيح وتارة بغرز خشبة كما فى معجم الطبرانى، فلا معنى للتوقف فى جواز المحراب مع ظهور مصلحته وأرشد الشارع إلى أمور من جنسه كما ترى، وهناك مسلك آخر يدل على مشروعية المحراب رغم كونه مستحدثاً وهو جريان العمل به، فقد قرر المالكية أن العمل إذا جرى بشئ وجب الأخذ به حتى أنه يقدم على مشهور المذهب إذا عارضه .

قال ابن فرحون فى تبصرته: { كثيراً ما يوجد فى كتب الموثقين فى المسألة ذات الأقوال: الذى جرى به العمل كذا، ونصوص المتأخرين متواطئة على أن ذلك مما يرجح به القول المعمول به } أهـ .

قال العلامة الشيخ مصطفى الرماضى فى آخر باب القضاء من حاشيته على شرح التتائى لمختصر خليل، والمراد بالعمل بالقول حكم الأئمة به واستمرار حكمهم به أهـ . وقد نص على وجوب تقديم ما جرى به العمل على المشهور جماعة من علماء المالكية كما يعلم من مراجعة شرح عمليات فاس وشرح العمل المطلق وكتاب النكاح من المعيار وغيرها من كتب المالكية وذكر العلامة الفقيه الشيخ ميارة فى شرح لامية الزقاق أنه يشترط للأخذ بما جرى به العمل شروط ثلاثة:

أحدها: أن يصدر ذلك العمل من علماء يقتدى بهم .

ثانيها: أن يثبت صدوره عنهم بطريق الثقات .

ثالثها: أن يكون مندرجاً تحت قانون من قوانين الشريعة فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط وجب الأخذ به وقدم على المشهور كما تقدم . ولنوضح ذلك بمثالين:

الأول: تعدد الجمعة مشهور مذهب مالك منعه لأن الجمعة لم تتعدد في عهد النبي ﷺ ولا في عهد الخلفاء الراشدين فإن تعددت فجمعة الجامع العتيق صحيحة وأن تأخر أداء وجمعة غيره باطلة وأن تقدم أداء هذا هو المشهور المنصوص عليه في المختصر وغيره لكن أفتى يحيى بن عمر بجواز التعدد وجرى العمل على فتواه في بلاد الأندلس بإقرار علمائها وهم كثيرون فأخذ علماء المالكية بهذا وقدموه على المشهور فما من مدينة من مدن المغرب ولا قرية كبيرة من قراه إلا وفيها عدة مساجد تقام الجمعة في كل منها على التعاقب لا المعية من غير أن يعيدوا صلاتهم ظهراً لأن القول بمنع التعدد صار عندهم نسياً منسياً لا يعرجون عليه إلا في تدريس كتب الفقه للعلم به فقط . ولهذا تجد المغاربة الوافدين على مصر يتعجبون من صلاة الجمعة في المساجد كلها في وقت واحد ومن صلاة الظهر بعد الجمعة لأنهم لم يتعودوا ذلك في بلادهم .

الثاني: قراءة القرآن جماعة بصوت واحد صرح مالك بكراهته ونص عليه أهل المذهب لكن جرى العمل بذلك بإقرار العلماء فأفتى متأخرو المالكية بجوازه ولذلك لا تجد مسجداً في مدن المغرب وقراه إلا ويجتمع فيه جماعة من حفاظ القرآن عقب صلاة المغرب يقرءون حزباً من القرآن بصوت واحد مرتفع وهكذا يفعلون عقب صلاة الصبح فيختمون في كل شهر ختمة ويأخذون على ذلك مرتباً شهرياً من نظارة الأوقاف .

وبناء على هذا يكون المحراب مشروعاً لا شائبة للكرهة فيه فضلاً عن الحرمة لأن الذي أحدثه في المسجد النبوي كما هو ثابت معروف عمر بن عبد العزيز وهو من العلم والثقة والورع بالمحل المعروف وهو أعنى المحراب مندرج

فيما أرشد الشارع إليه من الوسائل المعنية على معرفة القبلة كما تقدم هذا زيادة على ما هو مقرر معلوم لن درس التاريخ .

وأخبار العلماء أن المسجد النبوى على فيه بعد حدوث المحراب المجوف كبار الأئمة مثل مالك والشافعى ومحمد بن الحسن وغيرهم من علماء المدينة المنورة والوافدين عليها ولم ينقل عن أحد منهم أنه أمتنع من الصلاة فيه لأجل وجود المحراب أو صرح بحرمة وبوجوب أزالته من المسجد وأقصى ما نقل عمن تكلم فى ذلك الكراهة فقط كما يعلم من مراجعة كتيب الفقه مع أنه كان فيهم من لو أمر بذلك نفذ مثل مالك فإنه كان يتمتع بنفوذ كبير عند الخلفاء والأمراء لما أودع فى قلوبهم من هيئته وأجلاله ﷺ، وقد كان الخلفاء فى عهد مالك وطبقته من العباسيين والمحراب حدث فى عهد الأمويين فلو أن مالكا أو غيره أفتى بوجو إزالته لسارعوا إلى ذلك لا من أجل فتوى مالك فحسب ولكن من أجل أنه اثر من آثار الأمويين والعباسيون كانوا حريصين على إزالة آثارهم ومحو معالمهم بكل ما أتوا من قوة يختلفون لذلك أو هى الأسباب فكيف إذا وجدوا فتوى تساعدهم إذا طاروا بها كل مطار وأتخذوها دعاية ضد الأمويين فى سائر الأقطار هذا ولا يفتنى أن أشير إلى دليل المالكية فى الأخذ بما جرى به العمل قول ابن مسعود ﷺ ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيئ رواه البزار والطبرانى وغيرهما وإسناده حسن، وقول الصحابى حجة عند المالكيين وهو أحد الأصول السبعة عشر التى بنى مالك مذهبه عليها وقد ذكرها العلامة أبو عبد الله محمد الطالب بن الحاج فى حاشيته على المرشد المعين وظاهر أن المراد بالمسلمين فى الأثر المذكور علماؤهم لا عامتهم فهو من العام المخصوص وظاهر أيضاً أن العلماء ليس لهم أن يروا حسنا مالا يشهد له أصل من أصول الشرع لا جرم أن المالكية أشتروا العمل أن يصدر من العلماء وأن يكون مندرجا تحت قانون من قوانين الشريعة كما تقدم .

وبعد فلم يبق لآخواننا السبكيين متمسك فيما يزعمون إلا رسالة الحافظ

السيوطى وهى التى أردنا أن نقدمها إلى القراء مع تعليقنا عليها بما رأيناه صوابا فإن يكن كذلك فتلك نعمة من الله مضافة إلى نعمه علينا مع أعترافنا بالعجز عن القيام بشكرها وتأدية حق الحمد عليها وأن يكن غير ذلك فما أنا أول كاتب خانه قلمه ولا آخر باحث أخطأ فهمه إذ الخطأ والنسيان جيلة فى الانسان، والكمال المطلق وصف خاص بالله، والعصمة إنما هى لأنبياء الله، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

عبد الله محمد الصديق الغمارى

الحسنى عفى الله عنه

حول مسألة المحاريب

لفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري

من العجب أن نرى بين آونة وأخرى أناساً يسعون جهدهم في إثارة ضجارت حول مسائل تافهة، متغاضين عن موبقات ملأت البقاع وآذت الشرع الإسلامي في جوهره وصميمه ولو كان رائد هؤلاء الأخلاص لرأوا الصغير صغيراً والكبير كبيراً ووسعهم ما وسع جماعة المسلمين على توالي القرون وقد بلغ ببعضهم التخطي إلى حد محاولة التحدي في أمر يظن أنه قتله بحثاً فينبري مستنكراً لما توارثته جماعة المسلمين في مساجدهم من أقدم العهود وما ذلك إلا من سكوت كبار العلماء عن القطرة إلى أن تصبح سيلاً. ولو حاسب هذا المتحدى نفسه ووازن بين ما حفظه وما غاب عنه لعلم أنه أغتر بسكوت أهل الشأن عن أمثاله فظن أن الجو صفاً له فأخذ يشرع ما يشاء ويستنكر ما يشاء وفي مثله قال الشاعر:

وإذا ما خلا الجبان بأرض طلب الطعن وحده والنزالا

ولو علم المسكين مقدار نفسه لسكت فاستراح وأراح لكن النملة لما سئلت كم مقدار وزنك؟ أجابت قائلة: أزن بميزاني مائة قنطار .

فإذن لا مانع من أن نرى ألف مجتهد ومجتهد في كل بيت نمل !!!

وقد اتفق أهل العلم على أن المسائل الفرعية الاجتهادية لا تتخذ مثار إنكار فكيف يقوم في صف الدعاة إلى الله من يجهل ذلك أو يتجاهله ولا ينزل المسائل منازلها؟ .

وأشد ما قيل في قيام الإمام في الطاق كلمة أهل العراق . وفي الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني: { محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة: لا بأس أن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره أن يقوم في

الطاق، ويروى مثل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وإبراهيم النخعي والحسن البصري والثوري وغيرهم من علماء العراق وهذه الكراهة تنزيه عندهم على ما ذكره الخير الرملي في حاشية البحر الرائق وهي أقرب إلى الجواز من الحظر ولم يثبت عن ابن مسعود التعليل بالتشبه بالنصارى لأن خبر البزار عنه في سنده ميمون الأعور أبو حمزة قد ضعفه غير واحد وأن ثبت عنه القول بكراهة القيام في الطاق - أي المحراب - فسير أهل العلم وجه الكراهة في ذلك .

فلاحظوا احتمال أن تكون العلة امتياز الإمام عن الجماعة بمقام، واحتمال أن تكون اشتباه حال الإمام على من في اليمين والشمال فلاحتمال الأول رده ابن الهمام قائلاً: " إن امتياز الإمام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجباً عليه وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ولا أثر لذلك فإنه بنى في المساجد المحاريب من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم تبين كانت السنة أن يتقدم في محاذاة ذلك المكان لأنه يحاذي وسط الصف وهو المطلوب إذ قيامه في غير محاذاته مكروه، وغايته اتفاق الملتين في بعض الأحكام ولا بدع فيه على أن أهل الكتاب إنما يخصصون الإمام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبهه " . وزد على ذلك احتجاج من يحتج بشرائع من قبلنا بالشرط المعروف، قال الله تعالى ﴿ فَتَدْنُهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ (آل عمران: ٣٩)

وأما الاحتمال الثاني وهو كون علة الكراهة خفاء حال الإمام على بعض الجماعة فقد قواه ابن الهمام ذاكراً أن محاريب أهل العراق مجوفة مطوقة حتى إذا وقف الإمام في داخل المحراب تشبه حاله على من عن يمينه ويساره فلو كان بجنبى الطاق عمودان وراءهما فرجتان يطلع منهما أهل الجهتين على حال الإمام لا يكره فعلى هذا يكون الأمر خاصاً بأهل العراق . ومن أهل العلم من وعد وجه الكراهة قيام الإمام في محل مرتفع في المحراب، وقد قال ابن الهمام أيضاً عند التعرض لذلك: { واختلف في مقدار الارتفاع الذي تتعلق به الكراهة فقل قدر القامة وقيل ما يقع به الامتياز وقيل ذراع كالسترة وهو المختار أهـ } .

والتقدير بالقامة رواية الطحاوى عن أبى يوسف . وعالم دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله مع أهل العراق فى كراهة انفراد الإمام فى مكان مرتفع فى رواية ابن القاسم وفى المدونة : { كره مالك أن يصلى الإمام على شئ هو أرفع ما يصلى عليه من خلفه مثل الدكان فى المحراب ونحوه من الأشياء ... ألا أن يكون على دكان يسير الارتفاع مثل ما كان عندنا بمصر فإن صلاتهم تامة اهـ } .

وبذلك تعلم حكم المحاريب المتوارثة بمصر منذ عهد ابن القاسم صاحب الإمام مالك رحمه الله لكن عالم قريش الإمام محمد أدریس المطلبی رحمه الله أختار فى " الأم " للإمام أن يصلى على الشئ المرتفع ليراه من وراءه فيفتدون بركوعه وسجوده . وذلك بعد أن ساق حديث أبى مسعود رضي الله عنه فى النهى عن ذلك .

وأما قول ابن همام ببناء المحاريب فى المساجد من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيؤيده حديث وائل بن حجر رضي الله عنه عند البيهقى وفيه { ... فدخل المحراب ... } وليس عدم ذكر أم عبد الجبار فى سنده بضائره لأنها لا تشذ عن جمهرة الروايات اللائى قال عنهن الذهبى : وما علمت فى النساء من أتهمت ولا من تركوها على أنها زوجة صحابى ولعل قول ابن حجر فى نفى وجود المحاريب فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ليس بمعنى نفى وجودها مطلقا بل يريد نفى كونها على أخص أوصاف محاريب عصره وإلا فحديث وائل بن حجر أحق بالتعويل من حديث عبد المهيم بن عباس الذى يقول فيه " لم يكن لمسجد النبى صلى الله عليه وسلم محراب فى زمنه ثم أحدثه عمر بن عبد العزيز " . لأنه يناقض روايته الأخرى التى توافق حديث وائل وهى روايته عند الطبرانى من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وفيه : { ... فلما بنى له محراب تقدم إليه ... } وماله متابِع أحق بالقبول مما ينفرد به مثل عبد المهيم وقد ضعفه غير واحد .

والواقع أن المحراب كان موجوداً والذى زاد عمر بن عبد العزيز أيام إمرته بالمدينة المنورة سنة ٨٣ هو التجويف البالغ فى المحراب وعمر بن عبد العزيز أقر له طوائف الفقهاء بالإمامة فى الفقه والحديث والورع والاعتصام بالسنة أفمثله

يعد مبتدعاً فيما فعل؟ ومن ظن أن تغيير البناء إلى أكمل وأحكم فأحكم بدعة ممقوتة فهو الممقوت ولم يكن مسجد النبي ﷺ مبنياً بالحجارة لا في أساسه ولا مسقفاً بغير جريد النخل فوسعه عمر رضي الله عنه وسقفه ثم وسعه عثمان رضي الله عنه وبناه بالحجارة على أعمدة حجارة وسقفه بالساج إلى أن جددت عمارته في عهد إمرة عمر بن عبد العزيز بالمدينة المنورة سنة ٨٣ بفسيفساء ورخام . الإيعد هؤلاء مبتدعة ضاللاً؟! .

وقد أجاد فضيلة الأستاذ الناقد السيد عبد الله بن الصديق الغماري فيما علقه على رسالة السيوطي في حكم الصلاة في المحاريب وكشف الستار عن خبايا أسانيدها وأبان عدم صحة التمسك بما فيها من جهة التدليل على ما يدعيه السيوطي . وتسرع العالم كثيراً ما يوقعه فيما لا يرضاه لنفسه وكم يوقع السيوطي تسرعه في مثل هذه السقطة وقد أحسن صنعا فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عمر عبد الوهاب الجندی حيث ألف ما هو (فصل الخطاب في مسألة المحراب) وكفى وشفى من كل ناحية ووصف ما في كنائس النصارى من المذابح التي قد تسمى المحاريب وصفا دقيقا لا يدع شبهة لأحد أن حاريب المسلمين لا تشبهها بوجه من الوجوه فجزاها الله تعالى عن السنة خيراً حيث لم يدع قولاً لقائل والعجب من السيوطي كيف يحاول الاستدلال بحديث البيهقي { اتقوا هذه المذابح } بدون أدنى مناسبة له بالموضوع ولا سيما بعد أن ادعى أن المحاريب لم تكن لها وجود في عهد النبي ﷺ على أن سالم بن أبي الجعد في سننه مدلس وقد عنعن وعنعن المدلس مردودة عند أهل النقد ونعيم بن أبي هند ناصبي كان يتناول علياً كرم الله وجهه فلا حب ولا كرامة ، وعبد الرحمن ابن مغرا تركه ابن المديني وعده ابن عدى من الضعفاء ، وسهل بن زنجلة على حفظه لم يرو عنه من أصحاب الأصول الستة غير ابن ماجه ومثله متكلم فيه عند بعض أهل النقد ، ومحمد بن عبد الله الحضرمي كان محمد بن أبي شيبة يضعفه وتوثيق ابن حبان لبعض هؤلاء على طريقته في توثيق المجاهيل .

وأما ما يروى عن ابن مسعود ففى سنده ميمون الأعور ضعفه غير واحد
ومحبوب بن الحسن ضعفه النسائي وإنما روى البخارى عنه حديثاً واحداً
بمشارك فى شيخ شيخه ومحمد بن مرادس جهله أبو حاتم .

قال الذهبى روى عن خارجة خبر باطلا ولم يرو عنه من الأئمة الستة غير
أبى داود وهكذا وكراهة من كره من أهل العراق الصلاة فى الطاق لما سبق من ابن
الهمام فلا ينهض ما يرويه السيوطى عن إبراهيم والحسن وابن مسعود وغيرهم
حجة لمسألة الباب وهذه كليمه أسوقها على عجل نزولا عند رغبة بعض الإخوان
وللكلام متسع إذا لزم والله يقول الحق وهو يهذى السبيل .

محمد زاهد الكوثرى

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة السيوطي

هذا جزء سميته "إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب" لأن قوما خفي عليهم كون المحراب في المسجد بدعة، وظنوا أنه كان في مسجد النبي ﷺ في زمنه، ولم يكن في زمانه قط محراب^(١) لا في زمان الخلفاء الأربعة فمن بعدهم إلى آخر المائة الأولى، وإنما حدث في أول المائة الثانية مع ورود الحديث بالنهاى عن اتخاذ^(٢)، وأنه من شأن الكنائس، وأن أتخاذه في المساجد من أشرط الساعة، قال البيهقي في السنن الكبرى: (باب في كيفية بناء المساجد) أخبرنا أبو نصر ابن قتادة أنبأ أبو الحسن محمد بن الحسن السراج حدثنا مطين حدثنا سهل بن زنجلة الرازي حدثنا أبو زهير عبد الرحمن بن مغرا عن ابن أبيجر عن نعيم بن أبي هند عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله ابن عمرو رضي الله عنه ما قال: قال رسول الله ﷺ: { اتقوا هذه المذابيح، يعنى المحاريب^(٣) } هذا حديث ثابت، سالم ابن

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، هذه تعليقات لطيفة بينا فيها ما تضمنه إعلام الأريب، من دخل واخل، غير قاصدين إلى تعصب مذهبي، ولا مريدين الغض من رتبة مؤلفه خاتمة الحفاظ، وإنما هي مناقشة هادئة بريئة تدور حول التصحيح والتحسين، وتحقق ما قيل في رجال حديث المذابيح من توثيق وتليين مه إبداء فوائد مهمات وزوائد متمات، والله المسؤول أن يحفظنا من الزلل ويوفقنا لصالح القول والعمل، إنه قريب مجيب .

(١) قد يشكل على هذا ما جاء في سنن البيهقي من رواية محمد ابن حجر الحضرمي ثنا سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن أمه عن وائل بن حجر قال: حضرت رسول الله ﷺ إذا أوجب نهض إلى المسجد فدخل المحراب الحديث . فهو يدل على وجود المحراب في العهد النبوي، وكأن المؤلف لم يقف عليه، وإلا لتعرض للجواب عنه، والحق أنه لا يرد لأنه ضعيف بسبب جهالة أم عبد الجبار ولأن محمد بن حجر بن عبد الجبار له مناكير كما قال الذهبي، وعلى فرض ثبوته يجب تأويله بحمل المحراب فيه على المصلى - بفتح اللام - للقطع بأنه لم يكن للمسجد النبوي محراب إذ ذاك كما جزم به المؤلف والحافظ السيد السهمودي .

(٢) هذا على ما فهمه من الحديث وسيأتى ما فيه قريباً بحول الله .

(٣) جملة (يعنى المحاريب) مدرجة في الحديث من بعض الرواة ذكرها تفسيراً للمذابيح بحسب رأيه، ويظهر من كلام النواوى فى شرحية على الجامع الصغير أنها مزيدة من بعض مخرجي الحديث ==

أبى الجعد من رجال الصحيحين بل الأئمة الستة، ونعيم بن أبى هند من رجال مسلم أيضاً وابن أبجر لشمة^(١) عبد الملك بن سعيد من رجال مسلم أيضاً، وأبو زهير عبد الرحمن بن مغرا من رجال الأربعة، قال الذهبي فى الكاشف وثقه أبو زرعة الرازى^(٢) وغيره ولينه ابن عدى^(٣) وقال فى الميزان: ما به بأس^(٤) وقال فى

== فإنه قال عقب قوله اتقوا هذا المذابح: قال فى الفردوس وغيره (يعنى المحارب) أهـ. لكن الذى يظهر لى وهو المتعين الذى لا يصح غيره - أنها زيدت ممن فوقهم وإن لم يترجح لى تعيينه، وسواء كان هذا أو ذاك فلا حجة فى تلك الزيادة لأنها ليست من الرفوع جزماً وبذلك ينهار ما بناه المؤلف عليها من كون المراد بالمذابح النهى عنها هى المحارب المعروفة الآن، وعجيب جداً أن يخفى هذا على فطنة المؤلف !! على أنه لو فرض ثبوت أن تلك الزيادة من الرفوع لما كان فيها حجة أيضاً لأن المراد بالمحارب كما قال النواوى فى التيسير وفيض التقدير صدور المجالس والمقصود من الحديث النهى عن التصدى لصدور المجالس والتنافس فيها لما فى ذلك من طلب الرياسة والجاه المذمومين، وجاء فى حديث أنس . كان ﷺ يكره المحارب قال ابن الأثير: أى لم يكن يحب أن يجلس فى صدور المجالس ويرتفع على الناس أهـ. وإطلاق المذابح عليها هنا مجاز عن الهلاك لأن فى الترفع على الناس وطلب الرياسة عليهم هلاك دين المرء كما ورد فى عدة أحاديث، فظهر من هذا أن ليس لتلك الزيادة - على تقدير ثبوت رفعها - علاقة بمحارب المساجد .

(١) كذا بالأصل وهو كثير التصحيف والصواب: أسمه، وابن أبجر هذا ثقة لا تعلم أحداً تكلم فيه قال المجلى كان ثقة. ثبتاً فى الحديث صاحب سنة وكان من أطيب الناس فكان لا يأخذ عليه أجراً ولما حضرت الثورى الوفاة أوصى أن يصلى عليه ابن أبجر، وشيخه نعيم بن أبى هند ثقة أيضاً لكنه منحرف عن أهل البيت، قال أبو حاتم الرازى قيل لسفيان الثورى مالك لم تسمع من نعيم ابن أبى هند؟ قال كان يتناول علياً عليه السلام .

(٢) هذه عبارة الكاشف وهى بظاهرها تفيد أن أبا زرعة صرح فى عبد الرحمن بن مغرا بأنه ثقة مع أنه إنما قال فيه: صدوق كما نقله الذهبي نفسه فى الميزان وشيخه فى تهذيب الكمال والحافظ فى تهذيب التهذيب والصفى الخزرجى فى الخلاصة، ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدى كما قال ابن الصلاح أنه حدث فقال حدثنا أبو خلدة فقيل له أكان ثقة؟ فقال كان صدوقاً وكان خيراً وكان مأموناً الثقة شعبة وسفيان فأنت ترى عبد الرحمن بن مهدى إمام أهل هذا الشأن جعل الصدوق دون الثقة وهذا أمر متفق عليه بينهم ذلك لأن الصدوق لا يحتج بحديثه حتى ينتظر فيه ويتخير منه بخلاف الثقة، نعم وثقة أبو خالد الأحمر والخليلى وذكره ابن حبان فى الثقات، وسيأتى كلام الخليلى فى توثيقه مع رده .

(٣) عبارة ابن عدى فى الكامل: عبد الرحمن بن مغرا أبو زهير الدوسى الرازى حدثنا ابن أبى عصمة ومحمد بن خلف قال حدثنا محمد بن يونس - يعنى الكديمى - سمعت على بن عبد الله يقول عبد الرحمن بن مغرا ليس بشئ كان يروى عن الأعمش ستمائة حديث تركناه ليس بذلك، وهذا الذى قال على بن الدينى هو كما قال إنما أنكرت على أبى زهير هذا أحاديث يروونها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها وله عن غير الأعمش غرائب وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم - يعنى للاعتبار - هذه عبارة ابن عدى بنصها لا أثر لذكر التليين فيها إلا أن يقال إنه مأخوذ من آخر العبارة فإنه إذا كان يكتب حديثه لم يكن متروكاً مطرحاً وهذا معنى التليين، وقال أبو أحمد==

المغنى: صدوق، فالحديث على رأى أبى زرعة ومتابعيه صحيح^(١) وعلى رأى ابن عدى حسن^(٢)، والحسن إذا ورد من طريق ثان ارتقى إلى درجة الصحة، وهذا له

== الحاكم: حدث بأحاديث لا يتابع عليها وقال أبو جعفر محمد بن مهران كان صاحب سمر وذكر ابن الجوزى فى الموضوعات من طريق عبد الرحمن هذا عن بردين بن سنان عن القاسم عن أبى أمامة حديث: (أكل السمك يذهب الجسد) . وقال هذا حديث ليس بشئ لا فى إسناده ولا فى معناه ولعله يذيب الجسد فاختلف على الراوى والقاسم مجروح وعبد الرحمن ليس بشئ، وذكر أيضاً من طريقة عن الأعمش عن أبى الزبير عن جابر حديث . (يود أهل العافية يوم القيامة أن جلودهم قرصت بالمقاريض) الحديث . وقال لا يصح عبد الرحمن ليس بشئ، وتعبه المؤلف فى اللآلى بأن الحديث أخرجه الترمذى والبيهقى من طريقه وصححه الضياء فأخرجه فى المختارة وأخرجه الخليلى فى الأرشاد وقال غريب من حديث الأعمش لم يروه عنه إلا أبو زهير وهو ثقة أه قلت أسا الترمذى فإنه بعد أن رواد قال غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقد روى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن مسروق شيئاً من هذا أه . فأشار إلى إعلاله، وأما الخليلى فوثق أبا زهير فى تفرد عن الأعمش وذلك هو سبب تضعيفه كما تقدم عن ابن المدينى وابن عدى وهما أعرف بهذا الشأن وأقعد فتضعيفهما مقدم على توثيقه .

(١) عبارة الميزان : ما به بأس إن شاء الله وهى أدون من العبارة التى اقتصر عليها المؤلف، ألا ترى أنهم جعلوا قولهم صدوق إن شاء الله دون قولهم صدوق بمرتبة وذلك لما بين العبارتين من التفاوت باعتبار التعليق على المشيئة والجزم وقول الذهبى فى المغنى صدوق، كذلك قال الحافظ فى تقريب التهذيب أيضاً وزاد: تكلم فى حديثه عن الأعمش ونقل فى تهذيب التهذيب أن الساجى قال فيه: من أهل الصدق فيه ضعف، فهذه عبارات متقاربة وهى بمجموعها تفيد أن عبد الرحمن بن مغرا لم يكن من أهل الأتقان والضبط لكنه غير مدفوع عن الصدق على أوهام تقع منه وغرائب يتفرد بها فسبيل أحاديثه أن ينظر فيها وتعتبر بموافقة الضابطين فما توبع عليه منها قبل ومالا فلا هذا ما تلخص لنا فى حاله على وجه التحرير فشد عليه يد الضنين .

(٢) كذا قال المؤلف وهذا منه بناء على ما فهمه من ظاهر عبارة الكاشف السابقة، لكننا بينا ما فيها وأن أبا زرعة لم يتجاوز التعبير بصدوق، وقد قال ابن أبى حاتم فى كتابه فى الجرح والتعديل: إذا قيل فى الراوى إنه صدوق أو محلّه الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، قال ابن الصلاح . وهذا كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشرطة الضبط فينظر فى حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه أه،

فعلى هذا لا يصح أن يقال إن الحديث صحيح على رأى أبى زرعة لما تبين من أن عبارته لا تشعر بشرطة الضبط المعتبرة فى الصحيح ما هو معلوم عنه من التشدد فى ذلك، نعم يمكن أن يصحح الحديث على رأى ابن حبان خلفه شرط الصحيح عنده بالنسبة إلى أبى زرعة الجمهور ولأنه ذكر عبد الرحمن ابن مغرا فى الثقات كما تقدم .

(٣) لا ندرى كيف استجاز المؤلف أن يقول هذا وهو يعلم أن التليين تضعيف خفيف كما ذكره فى كتابه تدريب الراوى نقلاً عن أهل الحديث !! ويعلم أيضاً أن الحسن يشترط فيه ما يشترط فى الصحيح من سائر الشروط إلا الضبط فإنه يكون فى الحسن خفيفاً وفى الصحيح تاماً وبهذا افترق الحسن والصحيح كما فى النخبة وشرحها لشيخ الإسلام الحافظ اللهم إلا أن يكون عنده عن ابن عدى ==

طرق أخرى تأتي فيصير المتن صحيحاً من قسم الصحيح لغيره، وهو أحد قسمي الصحيح، ولهذا احتج به البيهقي في الباب مشيراً إلى كراهة اتخاذ المجاريب^(١)، والبيهقي مع كونه من كبار الحفاظ، فهو أيضاً من كبار أئمة الشافعية الجامعين للفقهاء والأصول والحديث، كما ذكره النووي في شرح المذهب، فهو أهل أن يستنبط ويخرج ويحتج، وأما سهل بن زنجلة ومطين فإمامان حافظان ثقتان وفوق الثقة، وقال البزار في مسنده، حدثنا محمد بن مرداس حدثنا محبوب بن الحسن حدثنا أبو حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه كره الصلاة في المحراب وقال: إنما كانت للكنائس فلا تشبهوا بأهل الكتاب يعني أنه كره الصلاة في الطاق، قال شيخ شيوخوا الحافظ أبو الحسن الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله موثقون^(٢)، وقال ابن أبي شيبه في المصنف حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل عن موسى الجهني قال قال رسول الله ﷺ: { لا تزال هذه الأمة - أو قال أمتي - بخير ما لم يتخذوا في مساجدهم مذابح كذاب النصارى^(٣) } . هذا مرسل صحيح الإسناد، فإن وكيعاً أحد الأئمة الأعلام من

== علم خاص بأن اصطلاحه في التلحين أنه يقتضى التحسين وذلك بعيد فالصواب أن الحديث على رأى ابن عدى ضعيف لكنه غير متروك بل يكتب للاعتبار .

(١) ليس في كلام البيهقي إشارة إلى ذلك أصلاً إلا أن يكون على ما فهمه المؤلف من كون زيادة (يعني المجاريب) مرفوعة وأن المراد بها المجاريب المعروفة الآن وقد تقدم ما فيه، على أن الحافظ الذهبي تعقب على البيهقي في المذهب فقال: قلت: هذا خبر منكر تفرد به عبد الرحمن بن مغراء وليس بحجة نقله المناوي في فيض القدير وقال عقبه . وحينئذ فاثبات الحكم بصحته بفرض ما فهمه المؤلف منه لا بصار إليه أه، قلت . لكن الذهبي تشدد وهو معروف بذلك، كما أن المؤلف تساهل حيث جعل الحديث من هذا الطريق بمفرده دائراً أمره بين الصحة والحسن، والذي نراه وسطاً بين هذين هو رأى ابن عدى فهو أعدل ما يقال في الحديث، وقد ذكرناه في القولة قبل هذه .

(٢) كيف هذا وأبو حمزة هو الأعور القصاب الكوفي الراعي ضعيف عند البخاري وأحمد وابن معين والدارقطني والجوزجاني وأبى حاتم والنسائي وأبى أحمد الحاكم والخطيب والعقيلي وأئمة هذا الشأن وذكر له ابن عدى في الكامل أحاديث وقال . ولعمرون الأعور - يعني أبا حمزة - غير ما ذكرت وأحاديثه خاصة عن إبراهيم مما لا يتابع عليه أه . ولعل الحافظ الهيثمي ذهب وهمه إلى أن أبا حمزة المذكور في هذا السند هو البصري وإسمه عبد الله بن جابر فإن هذا وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات ولكن الأمر ليس على ما توهم والكمال لله .

(٣) هذا التشبيه يعني أن المراد بالمذابح في الحديث السابق هي المقاصير المعروفة في بيع النصارى يذبحون عندها قرايبهم ويفعلون أشياء من عباداتهم، وذلك على ما بينا هناك من أن جملة ==

رجال الأئمة الستة وكذا شيخه وموسى من رجال مسلم، قال فى الكاشف حجة، والمرسل عند الأئمة الثلاثة صحيح مطلقاً، عند الإمام الشافعى رحمه الله صحيح إذا اعتضد بواحد من عدة أمور: منها مرسل آخر أو مسند ضعيف، أو قول صحابى، أو فتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه، أو مسند صحيح وأوردوا على هذا الأخير أنه إذا وجد المسند الصحيح استغنى عن المرسل، فإن الحجة تقوم به وحده، وأجيب بأن وجود المسند الصحيح يصير المرسل حديثاً صحيحاً، ويصير فى المسألة حديثان صحيحان، قال الغزالى فى القنية^(١):

فإن يقل فالمسند المعتمد فقل دليلاً "و" به يعتضد

وهذا المرسل قد عضده المسند المبدأ بذكره، وقد تقدم أنه صحيح على رأى من وثق راويه وحسن على رأى من لينه، ولهذا اقتصر البيهقى على الاحتجاج به، وعضده قول ابن مسعود السابق^(٢)، وعضده أحاديث أخر مرفوعة وموقوفة، وفتوى جماعة من الصحابة والتابعين بمقتضاه، أخرج ابن أبى شيبه عن أبى نر قال: إن من أشراط الساعة أن تتخذ المذابح^(٣) فى المساجد، هذا له حكم الرفع، فإن الإخبار عن أشراط الساعة، والأمور الآتية، لا مجال للرأى فيه، وإنما يدرك بالتوقيف من النبى ﷺ، وأخرج ابن أبى شيبه عن عبيد بن أبى الجعد قال: كان أصحاب محمد ﷺ يقولون: إن من أشراط الساعة أن تتخذ المذابح فى المساجد يعنى الطاقات، هذا بمنزلة عدة أحاديث مرفوعة^(٤)، فإن كل واحد من الصحابة

== (يعنى المحارب) مدرجة فى الحديث من الرواة، وبهذا بطل أن يكون للمؤلف فى الحديثين متمسك لقوله .

(١) كذا بالأصل والصواب: العراقى فى ألفيته، وقوله دليلاً به، تصحيف أيضاً والصواب دليلاً به أى بالمسند يعتضد المرسل .

(٢) تقدم أيضاً أن الحديث على رأى أبى زرعة ليس بصحيح وعلى رأى ابن عدى ضعيف وأن أثر ابن مسعود ضعيف أيضاً فلا تغفل عن ذلك .

(٣) استمر المؤلف فى هذا الجز على فهم أن المذابح هى المحارب المعروفة اليوم مع أنها فى اللغة المقاصير فلا ندرى أشتبه عليه الحال؟ أم ماذا؟

(٤) ولكن مخرجها واحد وأنى يعتبر تعدد الحديث مع اتحاد مخرجه - بفتح الميم - وغاية ما فى هذا الأثر أن عبيد بن أبى الجعد يحكى عن الصحابة فهو غريب بالنسبة لتفرده عنهم بذلك .

المذكورين سمع ذلك من النبي ﷺ وأخبر به ، وأخرج ابن أبي شيبة عن علي بن أبي طالب أنه كره الصلاة في الطاق ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال : اتقوا هذه المحاريب ، وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره الصلاة في الطاق ، وأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن أبي الجعد ، قال : { لا تتخذوا المذابح في المساجد } وأخرج ابن أبي شيبة عن كعب أنه كره المذبح في المسجد ، وأخرج عبد الرزاق ، في المصنف عن كعب قال : { يكون في آخر الزمان قوم يزينون مساجدهم ويتخذون بها مذابح كمذابح النصارى فإذا فعلوا ذلك صب عليهم البلاء^(١) } وأخرج عبد الرزاق عن الضحاك بن مزاحم قال : { أول شرك كان في هذه الصلاة هذه المحاريب^(٢) } ، وقال عبد الرزاق عن الثوري عن منصور والأعمش عن إبراهيم أنه كان يكره أن يصلى في طاق الإمام ، قال الثوري : ونحن نكره ، وأخرج عبد الرزاق عن الحسن^(٣) أنه صلى واعتزل الطاق أن يصلى فيه ، إنتهى والله الحمد والمنة .

فائدة: روى الطبراني في الأوسط عن جابر بن أسامة الجهني قال : لقيت رسول الله ﷺ في أصحابه بالسوق فقلت أين يريد رسول الله ﷺ ؟ قال يريد أن

(١) لا معنى للإتيان بكلام كعب في هذا الموطن فقد تقرر في علم الأصول والحديث أن قول التابعي لا يكون في حكم المرسل إلا بالشروط التي تجعل قول الصحابي في حكم الرفوع وهي ألا يكون للاجتهاد فيه مجال وألا يكون معروفاً بالأخذ عن الإسرائيليات وكعب هو الذي أشاد بذكر الإسرائيليات وأكثر من النقل عنها حتى اشتبه حالها على كثير من الرواة فأدخلوها في الرفوع وهما غلطاً ووقع من ذلك في صحيح مسلم وفي ذلك من عظيم الضرر ما لا يخفى على ذي لب والله المستعان .

(٢) وهذا أيضاً لا معنى له هنا لأن الضحاك يأخذ عن الإسرائيليات ، ثم ظهر أن إيراد المؤلف لهذا الأثر والذي قبله لا على أنهما مرفوعان حكماً ، بل على أنهما مرفوعان على صاحبيهما ومثل هذين الأثرين يتساهل في إيراده لكونه من باب الوعظ والتذكير .

(٣) الحسن هو البصري وإنما نبهنا عليه مع وضوحه لأننا رأينا بعض من كتب في تحريم المحاريب " على ما تعطيه قوة كلامه " ظنه الحسن بن علي عليهما السلام وهو خطأ فاحش ، وهذا الأثر رواه عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان عن أبيه قال رأيت الحسن جاء إلى ثابت البناني فحضرت الصلاة فقال ثابت تقدم يا أبا سعيد قال الحسن بل أنت أحق قال ثابت . والله لا أتقدمك أبداً ، فتقدم الحسن فاعتزل الطاق أن يصلى فيه ، قال معتمر : ورأيت أبي وليث بن أبي سليم يعتزلانه .

يخط لقومك مسجداً، فأتيت وقد خط لهم مسجداً وعرز في قبلته خشبة فأقامها قبلته^(١).

هذه الرسالة بتمامها منقولة من مجموعة رسائل للجلال السيوطي من دار الكتب المصرية تحت رقم ٥٢١ مجاميع .

تنبيه

قال ابن حزم في المحلى ما نصه :

مسألة وتكره المحاريب فى المساجد وواجب كنسها ويستحب أن تطيب بالطيب ويستحب ملازمة المسجد لمن هو فى غنى عن الكسب والتصرف ثم استدل على كراهة المحاريب فقال أما المحاريب . فمحدثه وإنما كان رسول الله ﷺ يقف وحده ويصف الصف الأول خلفه ثم أسند من طريق البخارى عن أنس أن المسلمين بينما هم فى صلاة الفجر من يوم الإثنين وأبو بكر يصلى بهم لم يفجأهم إلا رسول الله ﷺ قد كشف سجد حجرة عائشة فنظر إليهم وهم صفوف فى الصلاة ثم تبسم فنكص أبو بكر على عقبه ليصل الصفوف وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج إلى الصلاة وهم المسلمون أن يفتتنوا فرحاً برسول الله ﷺ فأشار إليهم رسول الله ﷺ بيده أن أتموا صلاتكم ثم دخل الحجرة وأرخى الستر قال ابن حزم لو كان أبو بكر فى محراب لما رأى رسول الله ﷺ إذ كشف الستر وكان هذا يوم موته ﷺ قال وروينا عن على بن أبى طالب أنه كان يكره المحراب فى المسجد .

وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يصلى فى طاق الإمام قال سفيان : ونحن نكرهه ثم ذكر أثر الحسن البصري

(١) هذا الحديث فى سنده معاوية بن عبد الله بن حبيب، قال الحافظ الهيثمى . لم أجد من ترجمه .

وثابت البناني الذي ذكره المؤلف وذكر أيضاً قول كعب، يكون في آخر الزمان قوم تنقص أعمارهم الخ، ما ذكره المؤلف ثم قال وهو قول محمد بن جرير الطبري وغيره أه وهذا الكلام يفيد أمرين:

الأول: أن المحاريب في نظر هؤلاء الأئمة مكروهة فقط لا محرمة كما أرجف المرجفون فإذا كان ما ذكره المؤلف في هذه الرسالة يقتضي تحريم المحاريب وكان لم يبلغ هؤلاء الأئمة أو بلغهم ورأوا هناك قرينة تحمله على الكراهة فلا شك أن اتباعهم وتقليدهم فيما ذهبوا إليه سائغ لا حرج فيه على أن المؤلف نفسه لم يصرح بالتحريم كما هو ظاهر .

الثاني: أن ابن حزم يرى - كغيره - أن البدعة لا تكون دائماً محرمة بل قد تكون كذلك وقد تكون مكروهة كما هو مذهب الجمهور وهذا ظاهر من كلامه جداً لأنه صرح أولاً بكراهة المحاريب واستدل بأنها محدثة بعد رسول الله ﷺ، فأين يذهب اخواننا السبكيون الذين أثاروها حرباً شعواء وفتنة عمياء على المحراب المسكين ؟ وإنما ألزمناهم بكلام ابن حزم لأننا رأينا بعضاً منهم استدل على إبطال القياس بكلامه مع أن رأيه في المحراب أقرب إلى الصواب وأجدر بالتقليد من غير ارتياب بخلاف رأيه في القياس فإنه خطأ لا صواب فيه كما يعلم من كتب الأصول وقد أداه إنكار القياس إلى القول بما لا تقبله العقول كقوله إن البول في الماء الراكد ينجسه دون اهراقه فيه من آنية ودون التغوط فيه !!

تنبيه آخر

قرأت في مصنف ابن أبي شيبة ما نصه: الصلاة في المقصورة أبو بكر - هو ابن أبي شيبة - ثنا حاتم بن اسمعيل عن عبد الله بن يزيد قال: رأيت أنس بن مالك يصلي في المقصورة المكتوبة مع عمر بن عبد العزيز ثم يخرج علينا منها ابن عليّة عن يونس أن الحسن كان يصلي في المقصورة . حفص بن غياث عن جعفر قال: كان على بن الحسين وأبي القاسم يصلون في المقصورة . حدثنا عمر بن

هارون عن عبد الله بن يزيد قال: رأيت السائب بن يزيد يصلى المكتوبة فى المقصورة . وكيع عن قيس بن عبد الله وكان ثقة قال: رأيت الحسن يصلى فى المقصورة . حفص عن عبد الله قال: رأيت سالماً والقاسم ونافعاً يصلون فى المقصورة أهـ .

قلت: لم تكن المقصورة فى عهد النبى ﷺ وإنما حدثت بعده . وقد كانت بمثابة المحراب قبل حدوثه حيث كان الإمام يصلى فيها والناس يصلون بصلاته خارجها كما يأتى ، فهى أدخل فى الكراهة من المحراب ، كما لا يخفى ومع ذلك أجاز الصلاة فيها هؤلاء الذين ذكرهم ابن أبى شيبة ، وذلك مشعر بجواز اتخاذها إذ لو كانت مكروهة لتجنبوا الصلاة فيها كما تجنبها بعضهم فى الطاق ، وإذا كانت المقصورة جائزة عند هؤلاء فالمحراب كذلك إذ ليس بأقل شأناً منها ، وقد اختلف فى أول من أحدثها .

فقال مالك فى رواية ابن زبالة عنه لما استخلف عثمان بعد مقتل عمر بن الخطاب عمل مقصورة من لبن ، فقام يصلى فيها للناس خوفاً من الذى أصاب عمر ؓ ، وكانت صغيرة وروى ابن زبالة وابن شيبة عن عبد الرحمن بن سعد عن أشياخه أن أول من عمل المقصورة بلبن عثمان بن عفان ، وأنه كانت فيه كوى ينظر الناس منها إلى الامام وأن عمر بن عبد العزيز هو الذى جعلها من ساج لما بنى المسجد ، وقال عبد الحكيم بن عبد الله ابن حنطب أول من أحدث المقصورة فى المسجد مروان بن الحكم بناها بالحجارة المنقوشة وجعل لها كوى ، وبذلك جزم مالك فى العتبية .

ففى كتاب (الصلاة من البيان والتحصيل) ما نصه : مسألة قال مالك أول من جعل المقصورة مروان بن الحكم حين طعنه اليماني قال : فجعل مقصورة من طين وجعل فيها تشبيكاً قال ابن رشد وجه قوله هذا الاعلام بأن المقصورة محدثة لم تكن فى عهد النبى ﷺ ولا على عهد الخلفاء بعده وإنما أحدثها الأمراء للخوف على أنفسهم فاتخاذها فى الجوامع مكروه أهـ .

خاتمة

مخالفتي لما احتوت عليه هذه الرسالة لا تحملني على تغيير رأبي في مؤلفها خاتمة الحفاظ كما فهم ذلك بعض الناس لما نشرت هذه الرسالة لأول مرة على صفحات (مجلة الإسلام) وعليها تعاليقي فكتب إلى سؤالاً حاصله نسبة التناقض إلى لأنى أثنيت في بعض مقالاتي " حول أولية النور المحمدى " على الحافظ السيوطي وأطريته إطرأ بالغاً وأنحيت باللائمة على " المنكر " الذى قال إن الحافظ السيوطي يحتاج إلى منقب ينقب بعده ثم جاءت هذه التعاليق مناقضة لذلك ومؤيدة للكلام " المنكر " فى نظر ذلك البعض، والواقع أنه لا تناقض ولا تعارض وأنا أحرص الناس على الإبتعاد منهما فالحافظ السيوطي هو كما أطريته وأثنيت عليه ولعلى لم أبلغ باطرائى وثنائى كل ما يستحقه، فقد كان مع تبحره فى العلوم الشرعية خصوصاً منها علم الحديث ذا حظ كبير فى الولاية له كرامات ذكرها الشعراى وابن مغيـزل وغيرهما وقد رأى النبى ﷺ فى مبشرة فسماه شيخ السنة وناهيك بها منقبة وفخراً وطلب من النبى ﷺ فى هذه المبشرة أو غيرها أن يدخل الجنة من غير سابقة عذاب ولا عتاب فوعده بذلك وذكر ابن مغيـزل فى كتابه الذى ألفه فى (إثبات اجتماع الأولياء بالنبى ﷺ) أن الحافظ السيوطي كان يرى النبى ﷺ فى اليقظة .

ومن كراماته المشهورة أنه أعطى طى الأرض فكان فى بعض الأحيان يذهب إلى مكة فيصلى فيها ويعود إلى القاهرة فى الحين إلى غير ذلك مما لاستقصائه محل آخر .

لكن لا تنس أن العصمة للأنبياء فقط وأن الصارم قد ينبو وأن النار قد تخبو وأن الجواد قد يكبو وأن الإنسان محل النسيان .

ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه

والمقصود أن مخالفتي أو مخالفة غيري للحافظ السيوطي في بعض المسائل لا تنقص قدره ولا تؤيد قول المحرفين فيه بل قدره ثابت لا يضمحل وقيمته معروفة لا تنكر وما ادخر له عند الله من الثواب أعظم وأكثر ﷺ وأرضاه وجمعني وإياه وسائر أحبائي في دار كرامته آمين .

هذا آخر ما رأينا تعليقه على هذا الجزء اللطيف ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وخيار صحابته من الأنصار والمهاجرين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

عبد الله محمد الصديق الغماري

عفى عنه

تم بحمد الله وفضله

كتاب

إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب

للسيوطي

الفهرس

٣.....	مقدمة
١١.....	حول مسألة المحاريب
١١.....	لفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري
١٦.....	رسالة السيوطي
٢٢.....	تنبيهه
٢٣.....	تنبيه آخر
٢٥.....	خاتمة
٢٧.....	الفهرس